

حَوَاجِزٌ فِي طَرِيقِ قَرَارَاتِ تُونُسْ

الفرحة بقرارات القمة العربية في تونس لم تعمّر طويلاً، إذ سرعان ما انتصبت حواجز وعوائق في طريق تنفيذها، وبقي الاهتمام بها معلقاً إلى أن برزت مشاكل وأخطار شغلت الساحة الداخلية بهمومها وصرفت الأنظار عن قرارات تونس وموجب تنفيذها. وهكذا، ما إن وُلدت القرارات حتى دخلت طور التلاشي والاحتضار، وعندما أضحت في حكم الأحرف الميتة، عصفت أحداث جسام كان من جرائها أن أثارَت من الغبار وخلفت من الركام ما غيَّب القرارات ودفنها.

في اليوم الأول من كانون الأول (ديسمبر) أعلننا رسمياً أننا دعونا لجنة المتابعة العربية المنبثقة من قمة تونس إلى عقد أول اجتماع لها في السابع من الشهر. وقد توليتُ إبلاغ هذه الدعوة سفير الكويت في لبنان عبد الحميد البعيجان والقائم بأعمال السفارة السعودية أبو بكر رفيع، والمسؤول عن جهاز الأمن في القوات العربية السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية، العقيد محمد الغانم. وكنا قد تبلغنا أن السفير الفريق علي الشاعر سيمثل المملكة العربية السعودية في اللجنة، وأن حمّادي الصيد سيمثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأن محمد الغانم سيمثل الجانب السوري.

وقد وضعنا للاجتماع المرتقب جدول أعمال يتناول خطة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، والتحرك المطلوب من اللجنة العربية ضماناً لحسن تنفيذ الخطوة، والتصوّر الموضوع لدور اللجنة في مساعدة الدولة اللبنانية على وضع مقررات تونس عموماً موضع التطبيق العملي.

اليوم الثاني من الشهر كان يوم التضامن مع فلسطين، وكان نُظِم للمناسبة مهرجان

خضبي كبير في قاعة جامعة بيروت العربية. تحدّث في الاحتفال الأمين العام التنفيذي للحركة الوطنية محسن إبراهيم فقال في ما قال:

«إن الحركة الوطنية تقف بكل طاقاتها وإمكاناتها إلى جانب الثورة الفلسطينية»، ودعا الثورة الفلسطينية «باعتبارها طليعة الأمة العربية إلى الاحتفاظ ببندقيتها»، مؤكداً «أن البندقية الفلسطينية في الساحة اللبنانية محكوم عليها بأن تكون ذات نفس طويل». وأردف يقول: «نحن نعرف المناورات التي يقوم بها لبنان الرسمي الذي أثار تحفظاً على مقررات قمة تونس. إن هذا التحفظ مرفوض. ونحن نقول إن التحفظ ليس على ثلاثة أسطر وردت في أحد بنود مقررات القمة، بل هو تحفظ على منطلق قمة تونس بكاملها». وقال: «إن لبنان الرسمي يريد دعماً عربياً ضد المقاومة وليس دعماً عربياً ضد إسرائيل، كما أن لبنان الرسمي يعتبر الوجود الفلسطيني في لبنان هو المشكلة وليس الاحتلال الإسرائيلي».

وبعد محسن إبراهيم تقدم أبو إياد، الرجل الثاني في حركة «فتح»، فألقى كلمة قال فيها: «أقول في يوم التضامن إن هذا هو خطنا الأحمر الذي يردّ على كل الأصوات التي تقول، هنا في لبنان الرسمي، إنها تريد أن تسحب المقاتل من الجنوب أو أن تسقط البندقية من يده. أقول لهم: إذا كان العالم كله يتضامن مع شعب فلسطين، فإنه يتضامن مع هذه البندقية التي تريدون إسقاطها من أيدينا. ففي مؤتمر تونس قالوا بأنهم يريدون إدخال الجيش إلى جنوب لبنان وإن هناك نقمة شعبية من أهل الجنوب عليكم وعلى الحركة الوطنية اللبنانية، وكانهم لأول مرة يحسون بإحساس الشعب ومشاعره، وكانهم لأول مرة بدأوا يتحدثون عن الجماهير وعن آلامهم، مع أنهم يعرفون أنهم أبعد الناس عن هذه الجماهير وأحاسيسها ومشاعرها. نحن الذين نعيش مع هذه الجماهير... لقد قدم فيليب حبيب إلى هذه المنطقة يحمل مشروعاً متكاملًا لكأب دايفيد جديد... وإذا بورقة العمل التي يحملها فؤاد بطرس إلى قمة تونس هي ورقة عمل فيليب حبيب... وأنا هنا أقول بعد أن صدر التحفظ الرسمي اللبناني على قرارات قمة تونس، أقول للبنان الرسمي ما قاله أخي أبو عمّار في تونس. فلقد قال لكل الملوك والرؤساء العرب: ما لم تستطع أميركا وإسرائيل أن تأخذاه مني بالقوة، لن يؤخذ مني بقرار انسحاب الفلسطيني من الجنوب... إننا مصممون على أن تظلّ هذه البندقية في أيدينا حتى تظل كرامة الأمة العربية وكرامة هذا الشعب الصامد في الأرض المحتلة مرفوعة إلى أعلى السماء...».

هكذا انطلقت الحملة على الدولة اللبنانية لمنعها من المضي قدماً في تنفيذ قرارات تونس. فصوّرت السلطة اللبنانية بأنها متواطئة مع الولايات المتحدة الأمريكية

لحماية الاحتلال الإسرائيلي، انطلاقاً من الزعم بأن الورقة التي حملها وزير خارجية لبنان إلى القمة كانت ورقة المبعوث الأميركي فيليب حبيب، وصُوِّر تحفظ لبنان على فقرة معينة من قرارات تونس بأنه تحفظ على مجمل القرارات. وهكذا تبذرت الجهود التي بذلتها في سياق الإعداد لقمة تونس من أجل توحيد الموقف مع منظمة التحرير الفلسطينية حول ورقة عمل واحدة تتوجّه بها إلى القمة، وهكذا ذهب أدرج الرياح كل الكلام الذي قلته قبل القمة متبنياً ورقة العمل اللبنانية، وبعد القمة متبنياً قرارات تونس.

بعد يومين فقط، أي في ٤/٣/١٩٧٩، عقدت في مجلس النواب جلسة مشتركة للجنة الخارجية والدفاع برئاسة الرئيس كامل الأسعد، وقد حضرتها شخصياً والوزير فؤاد بطرس. فجرت خلال الجلسة مناقشة طويلة اتخذت منها فرصة لتوضيح الموقف مجدداً من شتى وجوهه. فقلتُ في ردودي على الأسئلة التي وجهها النواب إليّ: إننا نعتبر أن قرارات تونس كانت فعلاً إيجابية من حيث إنها تمكّن من اتخاذ خطوات عملية ملموسة على طريق الحل... وأن النص الوارد في قرارات تونس والذي يرمي إلى حق المقاومة في النضال من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني يستثني جبهة الجنوب في عبارة «سائر الجبهات»، لا سيما بعد الإشارة الصريحة إلى امتناع المقاومة الفلسطينية عن القيام بعمليات عبر الحدود اللبنانية... وأن تحفظنا على البند المتعلق بتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في منطقة عمليات قوات الطوارئ الدولية يعود إلى التزامنا بقرارات مجلس الأمن الدولي وضرورة إعطاء القرارات الدولية الأولوية على كل ما عداها من نصوص وقرارات... وأن الأولوية تعني تقديم تنفيذ أي نص في القرارات الدولية على أي نص آخر قد يتعارض معه إلى أن يتم تنفيذ القرارات الدولية.

ورداً على سؤال عن رأي الحكومة في تأكيد أي إياذ عدم استعداد الفلسطينيين للانسحاب من الجنوب، قلتُ إنني لا أستطيع التعليق على تصريح أو إعلان، وإنما أستطيع التحدث عن الجو الذي لمستُه خلال محادثاتي مع قادة المقاومة في سياق التحضير للقمة العربية وخلالها، فأؤكد أنني سمعت ما ينم عن استعدادهم للتجاوب في هذا السبيل.

ورداً على سؤال آخر أكّدتُ أن الحكومة اللبنانية ملتزمة كل قرارات تونس، باستثناء البند الذي تحفظ عليه الرئيس سركيس والمتعلق بتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في منطقة عمليات القوات الدولية. وهنا تدخل الوزير فؤاد بطرس موضحاً أن الدولة التي تحفظ على قرار ما تعتبر، تبعاً للنظام المعتمد في جامعة الدول العربية، غير ملزمة بتنفيذه.

وسأل أحد النواب ما إذا لم يكن في الإمكان تنسيق المواقف مع المقاومة الفلسطينية قبل القمة، فقلت إن مبتغانا كان التوصل إلى تصوّر مشترك لا بل إلى ورقة عمل موحّدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكننا لم نفلح في مسعانا.

هذه المواقف التي أدليت بها أمام لجنتي الخارجية والدفاع في مجلس النواب نقلتها جريدة «السفير» صبيحة اليوم التالي.

وبعد يومين، استأنفت اللجنتان النيابيتان مناقشتهما لنا في جلسة مشتركة ثانية، وكانت أجواء المناقشة عموماً تتسم بالإيجابية والارتياح. وصدر إثر الجلسة بيان يعرب عن «تأييد موقف الوفد اللبناني» ويطلب الحكومة «ببذل أقصى المساعي لتأمين التنفيذ الكامل لمقررات مجلس الأمن الدولي ومؤتمر القمة العربي العاشر المتعلقة بالجنوب ويسط سيادة السلطة الشرعية على جميع الأراضي اللبنانية»، ويدعو الحكومة «إلى إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وتأمين انتشاره في شكل فعّال...».

تلك المواقف التي أكدتها أمام اللجنتين النيابيتين، بدت وكأنها كانت حلقة في سلسلة سجال إعلامي احتدم بيني وبين أطراف الحركة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإنما من غير تسميات. ففي الخامس من كانون الأول (ديسمبر)، صدر بيان طويل عن المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية جاء فيه:

«... كشفت الوقائع السياسية الجارية ضمن الوضع اللبناني وحوله هذا الأسبوع خطورة المنزلاقات التي ينطوي عليها الإصرار الرسمي على المضي في معركة التحفظ على قرارات مؤتمر تونس، وبدا واضحاً أن هذا الإصرار من شأنه أن يصنف موقع السلطة اللبنانية نهائياً إلى جانب الجبهة الإنعزالية على الصعيد الداخلي... هذه المنزلاقات الخطيرة تعني العودة بالصراع إلى النقطة التي كان انتهى إليها قبيل انعقاد القمة العربية العاشرة وتعريض الوضع اللبناني بمجمله إلى أفدح الأخطار».

في هذه الأثناء، وتحديداً بتاريخ ٤/١٢/١٩٧٩، حملت وكالة الصحافة الفرنسية نبأ خطيراً ومثيراً جاء فيه أن «المنظمة الثورية لجماهير الجمهورية الإسلامية»، وهي منظمة أنشأها الشيخ محمد منتظري، نجل آية الله منتظري، أحد كبار رجال الدين في طهران، أعلنت أن وحدة تتكون من ألف متطوّع ستغادر إيران بعد أربعة أيام متّجهة إلى جنوب لبنان لمقاتلة الصهيونية والإمبريالية.

وقد أيدت الحركة الوطنية هذا الموقف في البيان الذي صدر عنها في اليوم التالي، والذي جاء فيه: «يسجّل المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية تقديره العالي للمبادرات السياسية والنضالية العملية التي عبّرت الثورة الإيرانية من خلالها عن

دعمها لضمود شعب الجنوب وللضمود الوطني اللبناني ككل . . . ووصلت حد الاستعداد للمساهمة القتالية الشعبية المباشرة في الدفاع عن الجنوب في وجه العدوان الإسرائيلي المتماذي» .

أكد الشيخ محمد منتظري تكراراً عزمه على تنفيذ خطوته، وعقد في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) مؤتمراً صحافياً في طهران شرح فيه خطته. فأدليت بتصريح قلت فيه: «إن الحكومة اللبنانية ترفض دخول أي مقاتلين من إيران أو من أي مصدر آخر. ونحن نعمل كل ما في وسعنا للحوؤل دون حصول شيء من ذلك» .

وقرناً هذا القول باتصالات أجريتها مع دمشق ومع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ومع الحكومة الإيرانية في طهران حول هذا الأمر. كما أصدرنا تعليمات مشددة إلى أجهزة الأمن في مطار بيروت الدولي لاتخاذ كل التدابير الممكنة للحوؤل دون دخول أي مقاتلين عبر المطار.

وارتفعت حرارة الترقب مع تواتر الأخبار الآتية من طهران والتي تفيد أن فريقاً من المتطوعين الإيرانيين مرابط في مطار طهران في انتظار ترتيب نقله إلى بيروت. وبعد ليلتين متتاليتين قضتها الدفاعة الأولى من هؤلاء، وتعدادها ٤٣٠ متطوعاً، في مطار طهران أعلن هؤلاء استمرار اعتصامهم في المطار مضربين عن الطعام في ١٢/١٢/١٩٧٩. وبعد ستة أيام أعلن أن عدداً محدوداً منهم نقل إلى دمشق ولاذ بمخيم للاجئين الفلسطينيين. وقد ذهبنا عندما تبليغنا أن الشيخ محمد منتظري حضر إلى بيروت خلصة في ١٩٨٠/١/٢ وغادرها في اليوم التالي. وبعد ذلك تلاشت القضية فتوقف الأمر عند هذا الحد.

في السابع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ عقدت لجنة المتابعة العربية اجتماعها الأول. جرى خلال هذا الاجتماع عرض لقرارات تونس وما رافق صدورها وأعقبه من مواقف وأجواء. وتقرر في النتيجة أن أتولى شخصياً القيام باتصالات مع الأطراف المعنية، وكذلك تعهد أن يفعل أعضاء اللجنة، تذليلاً للعقبات وتمهيداً لوضع خطة محددة للتنفيذ.

هكذا اجتمعت اللجنة مع وفد فلسطيني على رأسه ياسر عرفات. فأبدت منظمة التحرير استعدادها الكامل لتأمين أسباب النجاح للجنة في متابعة مهمتها، بما في ذلك تسهيل دخول الجيش وانتشاره. وقبل هذا الاجتماع كنت التقيت وفداً فلسطينياً قوامه خليل الوزير (أبو جهاد) وسعد صايل (أبو الوليد). فأبدت استعداداً طيباً وأكدوا أن المواقف الأخيرة «لم تكن موجهة ضد سليم الحص أو ضد لبنان، ولكنها فرضت نفسها في

مواجهة المدّ الإعلامي الذي رافق قمة تونس وأعقبها».

في ١٥/١٢/١٩٧٩ عقدت اللجنة العربية اجتماعها الثاني، وصدر على الأثر بيان جاء فيه أنه «تقرر أن تستمر اللجنة باتصالاتها مع مختلف الفرقاء، كما تقرر أن تكون على اتصال دائم بكل من الوزيرين جوزف سكاف وعلي الخليل وبقائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب بغية التنسيق والعمل على ما يسهّل تنفيذ مقررات تونس». وفي اليوم التالي قدّم أمين عام الأمم المتحدة فالدهايم تقريره لمجلس الأمن حول التجديد فترة أخرى لقوات الطوارئ الدولية، وقال فيه إن لبنان تعهد بإرسال جيشه إلى الجنوب.

واصلت لجنة المتابعة العربية اتصالاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والتقت ممثلي السلطة اللبنانية الوزيرين سكاف والخليل والعميد الخطيب. فصدرت معلومات عن هذا الاجتماع الأخير، الذي انعقد بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٩ في فندق بريستول، تفيد أن اللجنة كلفت الوزيرين الخليل وسكاف متابعة الاتصال مع الجهات غير الرسمية. وتابعت من جانبي تطورات الموقف عن كثب عن طريق اللقاءات والاتصالات المتتالية التي كنت أجريها مع الوزيرين والعميد الخطيب ومندوب لبنان الدائم غسان التويني.

وفي ٣٠/١٢/١٩٧٩ عقدت اجتماعاً مع وفد من الحركة الوطنية في حضور الوزيرين علي الخليل وجوزف سكاف.

كانت حصيلة كل هذه الاتصالات واللقاءات أمزقاً: الجيش اللبناني بطبيعة الحال لا يساكن تنظيمات مسلحة في أية منطقة، وعلى التنظيمات الفلسطينية واللبنانية أن تسحب مسلحيها من المناطق التي يعترزم الجيش اللبناني الانتشار فيها. أما الحركة الوطنية، ومن ورائها منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها تعترض على أية خطة جزئية للانتشار، بمعنى أن خطة انتشار الجيش يجب أن تشمل المناطق التي تحتلها إسرائيل، وتحديد الشريط الحدودي، وإلا فهي غير مستعدة لسحب قواتها وسوف تقاوم أية محاولة من قبل الجيش للدخول.

في ٣١/١٢/١٩٧٩ ترأست اجتماعاً موسعاً في مكنتي في السراي ضم أعضاء لجنة المتابعة العربية ما عدا المندوب السوري العقيد محمد الغانم لوجوده في دمشق، كما ضمّ الوزيرين علي الخليل وجوزف سكاف، والعميد سامي الخطيب، ووفداً فلسطينياً برئاسة ياسر عرفات وعضوية صلاح خلف (أبو إياد) وفاروق القدومي (أبو اللطف) وسعد صايل (أبو الوليد).

كان عرفات، على عهدنا به، إيجابياً في مواقفه الكلامية فأكد خلال الاجتماع استعداد المقاومة الفلسطينية لتسهيل انتشار الجيش في الجنوب، ولكنه طلب إقناع الحركة الوطنية بذلك. وقد كُلف ممثل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حمّادي الصيد الاتصال بالحركة الوطنية، وحدد موعد لاجتماع اللجنة برئاسة الرئيس سركيس في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠.

وقبل يوم واحد من لقاء القصر الجمهوري، أصدر المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية بياناً جاء فيه: «لا بديل لخطة متكاملة شاملة لتنفيذ مقررات قمة تونس... إن الاستمرار في النهج الرسمي حيال المقررات يعرض الوضع اللبناني لأفدح الأخطار ويهدد جنوبه بالابتلاع من قبل إسرائيل والمتعاملين معها...».

وهكذا يكون ياسر عرفات قد سلّم الأمانة إلى الحركة الوطنية.

في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ تم الاجتماع في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس سركيس. حضر الجميع وغاب عنه الموفد السوري محمد الغانم لوجوده في دمشق. وكانت النتيجة أن استمهلت اللجنة حتى الثاني عشر من الشهر الجاري لإكمال اتصالاتها.

استأنفت اتصالاتي فالتقيت حمّادي الصيد في السراي عشية اجتماعه بممثلي الحركة الوطنية، وقد تم هذا اللقاء مع مندوب جامعة الدول العربية على أصدقاء القنص المتواصل الذي كان يستهدف الحاجز الرملي على مدخل السراي والطرق المؤدية إليها. والتقيت الرئيس كامل الأسعد والرئيس صائب سلام فأطلعتهما على حصيلة المساعي المبذولة حتى تلك اللحظة ووقفت على رأيهما في ما ينبغي عمله.

في ١٩/١/١٩٨٠ تم لقاء بين حمّادي الصيد وأعضاء اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية، تبّلع الموفد العربي خلاله عدم استعداد الحركة الوطنية لتقديم أية تنازلات إلا ضمن برنامج متكامل لتنفيذ مقررات تونس يشمل استعادة الأراضي المحتلة. وقد حضر الاجتماع إلى جانب موفد الجامعة العربية الوزير علي الخليل.

وفي بيان للجنة التنفيذية للحركة الوطنية صدر على الأثر، أنها «أوضحت نظرتها إلى قضية الجنوب وفهمها لوجهة التحرك المطلوب من أجل استعادة الشريط الحدودي المحتل، وتمكين الدولة اللبنانية من بسط سيادتها على كل أنحاء الجنوب، وأبدت استعداد الحركة الوطنية للتجاوب مع كل خطة يحقق تنفيذها الأهداف المنشودة من وراء قرارات قمة تونس».

هكذا باتت مهمة لجنة المتابعة العربية تدور في حلقة مفرغة، وبتنا نشعر بعشبة

المساعي التي كنا نبذلها في سبيل إنزال الجيش إلى الجنوب في خطوة أولى لتنفيذ مقررات تونس .

أما القشة التي قصمت ظهر البعير فكانت في كلام لياسر عرفات، قاله في مهرجان خطابي أقيم بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٢ بمناسبة مرور عام على اغتيال القيادي الفلسطيني أبو حسن سلامة، إذ هاجم أبو عمار الوزير فؤاد بطرس في شدة متناهية وتعرض لرئيس الجمهورية، زاعماً أن الرئيس سر كيبس بعث إليه يوماً رسالة شفوية يقترح عليه تعديلاً لاتفاق القاهرة. وأكد مجدداً عدم معارضة الثورة الفلسطينية دخول الجيش إلى الجنوب لكنه تساءل: «كيف يطالبون بدخول صور ويتناسون مرجعون...» وأردف قائلاً: «أنا أقول هذا الكلام لتسمع لجنة المتابعة العربية التي جاءت لتنفيذ قرارات قمة تونس، ويجب أن تنفذ هذه القرارات وليس قرارات من يتأمرون على لبنان وعروبه...».

أثار كلام ياسر عرفات ضجة سياسية واسعة، خصوصاً في أوساط المنطقة الشرقية.

وفي اليوم التالي عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في أجواء يسودها الاستنكار والاستهجان لما ورد على لسان عرفات. وفي البيان الذي صدر إثر الجلسة أن مجلس الوزراء توقف «في مُستهل الجلسة عند بعض ما ورد في الخطاب الذي ألقاه السيد ياسر عرفات أمس...» والذي تناول فيه مقام الرئاسة الأولى والمسؤولين. وقد أبدى المجلس استياءه لما ورد في هذا الخطاب، إن لجهة المضمون المخالف للحقيقة والواقع أو لجهة الأسلوب غير المقبول في مخاطبة الرئاسة الأولى والمسؤولين».

مع إصرار الحركة الوطنية، ومن ورائها المقاومة الفلسطينية، على خطة انتشار للجيش اللبناني في مناطق الجنوب كافة، حتى تلك التي كانت تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر والتي لم تكن الحكومة اللبنانية تملك قرار إرغام إسرائيل على إخلائها عن غير طريق الأمم المتحدة، قررنا وضع تصور لانتشار الجيش في خطوات متتابعة، تشمل في مراحلها الأخيرة الشريط الحدودي، وإيداع هذا التصور الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد تبنت اللجنة العربية هذا الموقف في الاجتماع الذي عقده بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦. ويشاء القدر أن يكون ذلك الاجتماع كما أظهرت الأيام، آخر اجتماع للجنة العربية.

كنا نعلم أن ذلك الشطر من مشروع الانتشار الذي يتناول الأراضي المحتلة لن تلتزمه الأمم المتحدة إلا إذا وافقت عليه إسرائيل. وإسرائيل لم تكن موافقة على تسهيل تنفيذ القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، ولكننا مع ذلك قررنا المضي في هذا

السبيل، حتى لا تبقى الحكومة في حكم المتواطئة مع الاحتلال كما كان يحلو للجانب الفلسطيني والقوى المرتبطة به أن تصوّرها.

ومن المفارقات أن هذا الموقف جاء وسط أنباء كانت توحي بأن الأمم المتحدة لم تعد متحمّسة لدخول الجيش الجنوب والانتشار فيه. وكان السفير غسان تويني قد نقل إلينا قبل يومين موقفاً من أوساط الأمم المتحدة يعبر عن رغبة ضمنية في التريث في إرسال الجيش إلى الجنوب مبعثها الخوف من تصدّي إسرائيل والقوات العميلة لها بالقوة للجيش المتوجّه للجنوب. وقد صرّح السفير تويني بشيء من ذلك عند خروجه من لقاء مع الرئيس سر كيس في ١٩٨٠/١/٢٤.

ولكن هذا الموقف عادت الأمم المتحدة فتبرأت منه، في بيان للناطق باسم قوات الطوارئ الدولية قال فيه: «إن القوات الدولية لم تتسلّم ولم تنقل أي موقف معارض لخطوة الجيش اللبناني لا من الأمم المتحدة ولا من الحكومة الإسرائيلية، كما أن قيادة هذه القوات لم تقترح لا تصريحاً ولا تلميحاً تأخير هذه الخطوة».

وقد حسم السفير غسان تويني الموقف من هذه المسألة في تصريح له بعد اجتماع كان لي معه في السراي في ١٩٨٠/١/٢٨ حيث قال: «هذا خلاف في التفسير... فالأمم المتحدة أصدرت بياناً تؤيدنا فيه، ونحن نشكر لها هذا البيان».

أما رصاصة الرحمة على محاولات تطبيق قرارات القمة العربية في تونس، فقد أتت من تطوّرات مهمة طغت على الساحة اللبنانية ووضعت مسار الأحداث في سياق آخر، كان تتويجه بصيغة وفاقية وطنية.